الأمم المتحدة

A/HRC/44/34

الجمعية العامة

Distr.: General
7 April 2020
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الدورة الرابعة والأربعون**

15 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**

**تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية**

# حلقة نقاش عن حقوق الشعوب الأصلية

## تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لمداولات حلقة النقاش السنوية لنصف يوم بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي عقدت خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان. ويشمل ملخصات للبيانات الافتتاحية والعروض التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش ونقاط بارزة من المناقشة التحاورية التي أعقبت ذلك. وعملاً بقرار المجلس 13/39، ركزت حلقة النقاش على تعزيز لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها.

GE.20-05303(A)

*2005303*

الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، وفقاً للولاية التي كُلف بها في القرار 8/18، حلقة نقاشه السنوية لنصف يوم بشأن حقوق الشعوب الأصلية في 18 أيلول/سبتمبر 2019. وعملاً بقرار المجلس 13/39، ركز النقاش على تعزيز لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها.

2- وكان الهدف من حلقة النقاش تحديد الممارسات الجيدة والتحديات المطروحة في مجال تعزيز لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها، واقتراح تدابير لضمان تعزيز لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها، ودراسة الروابط القائمة بين حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة باللغات والثقافات والحقوق الأخرى، بما فيها الحق في التعليم، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية.

3- وأدارت حلقة النقاش رئيسة - مقررة آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وعضو اللجنة التوجيهية للسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، كريستين كاربنتر، وضمت حلقة النقاش المشاركين التالية أسماؤهم: وزير شؤون السكان الأصليين الأستراليين، كين وايت؛ والباحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الحسين أموزاي؛ وأخصائية البرامج، في شعبة مجتمعات المعرفة، بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إرمغاردا كاسينسكايت.

4- وكانت حلقة النقاش متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وبُثَّت عبر الإنترنت وسُجِّلت مداولاتها[1].

## ثانياً- افتتاح حلقة النقاش

5- افتتح حلقة النقاش نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان.

6- وأقرت رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منى رشماوي، بأن الشعوب الأصلية هي الجهات القيِّمة على بعض أقدم اللغات وأكثرها تنوعاً على الأرض. وأوضحت أنه رغم هذه الحقيقة، يواجه ما يقدر بنحو 40 في المائة من حوالي 700 6 لغة متحدَّث بها في شتى أنحاء العالم، ومعظمها من لغات الشعوب الأصلية، خطر الاختفاء، مما يمثل خسارة لتراثنا البشري. وتناضل الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم من أجل ممارسة حقها في الحفاظ على لغاتها وفي نقلها، وتواجه بصورة مباشرة التحدي الذي فرضته قرون من الدمج والتمييز. وأكدت السيدة رشماوي أيضاً الدور الحاسم الذي تؤديه نساء الشعوب الأصلية بوصفهن حافظات وناقلات للغة والثقافة.

7- وأشارت السيدة رشماوي إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإلى الترابط بين حقوق الإنسان، وقالت إن اللغة عنصر أساسي وضروري للتمتع بعدد من الحقوق، مثل الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الوصول إلى العدالة والحق في حرية التعبير والحق في عدم التعرض للتمييز. ودعت إلى دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية باعتبارها وسيلة لإعمال حقوق الشعوب الأصلية. ودعت كذلك إلى اتخاذ إجراءات حكومية ترمي، من بين ما ترمي إليه، إلى الاعتراف بلغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها وتعزيزها، لضمان إعمال حقوق الشعوب الأصلية في لغاتها ولإثراء تنوع اللغات في شتى أنحاء العالم.

(1) انظر http://webtv.un.org/search/panel-discussion-on-indigenous-languages-21st-meeting-42nd-regular-session-human-rights-council/6087633031001/?term=&lan=english&cat=Human%20Rights%20Council&page=11.

8- واختتمت السيدة رشماوي كلمتها بالدعوة إلى تنظيم عِقد دولي للغات الشعوب الأصلية للاحتفال بإنجازات السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية ومواصلة هذه الإنجازات. وقدمت المشاركين في حلقة النقاش وأعطت الكلمة للسيدة كاربنتر لتدلي ببيانها الافتتاحي.

9- وشكرت السيدة كاربنتر مجلس حقوق الإنسان لتخصيصه حلقة النقاش السنوية لحالة لغات الشعوب الأصلية. وأكدت أن اللغة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقلوب الشعوب وبأرواحها وعقولها ومن ثم بتقرير مصيرها. وأوضحت أن لغات الشعوب الأصلية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التعبير عن المعلومات الثقافية للشعوب الأصلية، وعن قوانينها وعاداتها، وعن معارفها وعلومها التقليدية، وعن حوكمتها وتقاليدها الدبلوماسية.

10- واستنكرت أن الشعوب الأصلية تفقد أرواحها عندما تبذل جهوداً لحماية لغاتها أو عندما لا يُمكن فهمها لأنها تعبر عن نفسها بهذه اللغات. وسلطت الضوء على الأهمية الحاسمة لدعم الشعوب الأصلية في استخدامها للغاتها الأصلية من أجل التعبير عن نفسها، وأيدت فكرة الاستفادة من الدروس المستخلصة في سياق السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، معربة عن الأمل في تنظيم عقد دولي والوعد به.

11- واختتمت السيدة كاربنتر كلمتها بالقول إن الحقوق اللغوية من حقوق الإنسان ولذلك تحتاج إلى الحماية.

# ثالثاً- موجز المداولات

## ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

12- أشاد السيد وايت بالسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية باسم أستراليا، وقدم بعض الإحصاءات الهامة بشأن لغات الشعوب الأصلية، حيث أوضح أن 96 في المائة من لغات العالم البالغ عددها 700 6 لغة لا يتحدث بها سوى 3 في المائة من سكان العالم وأن الشعوب الأصلية تتحدث بأكثر من 000 4 لغة من هذه اللغات، رغم أنها تشكل أقل من 6 في المائة من سكان العالم. وشدد على أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي أيضاً وسيلة للترابط والتدريس وتبادل المثُل والتعبير عن وجهات نظر فريدة من نوعها، وهذا ينطبق بشكل خاص على لغات الشعوب الأصلية. وأضاف أن اللغات تسمح أيضاً بإلقاء نظرة بالغة الأهمية على الثقافات المختلفة وعلى القيم التي تحملها شعوب متنوعة. وأشار إلى الطبيعة الأساسية لحق الفرد في التحدث بلغته واستخدامها للتعبير عن هويته وثقافته وتاريخه ونقل فلسفات وحقوق.

13- وانتقل السيد وايت إلى مناقشة حالة لغات الشعوب الأصلية في أستراليا. ففي الوقت الحالي، لا يزال نصف لغات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس البالغ عددها 250 لغة تقريباً لغات متحدث بها، وتعتبر 13 لغة فقط منها لغات بارزة، مما يضع أستراليا على قائمة البلدان ذات اللغات الأكثر عرضة للخطر. وفي هذا السياق، تطرق إلى الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل المحافظة على معرفة اللغات المتحدَّث بها حالياً والحفاظ على هذه الموارد للأجيال الشابة لضمان ارتباطها بهويتها وثقافتها وتراثها.

14- وأشار إلى عدد من الشراكات القائمة بين حكومة أستراليا والشعوب الأصلية بهدف إعادة إحياء لغاتها، ولا سيما من خلال الاعتراف بالسلطة الثقافية وبالسيطرة المجتمعية وبالعمل مع مجتمعات الشعوب الأصلية. وذكر المبادرات التالية الرامية إلى تعزيز وحماية لغات الشعوب الأصلية:

دراسة استقصائية شاملة عن الحالة الراهنة لمدى إجادة لغات الشعوب الأصلية ووتيرة استخدامها؛ ومراكز لغات وفنون الشعوب الأصلية التي تديرها المجتمعات المحلية والتي تساهم في الهويات الثقافية القوية، والأنشطة التي تقودها المجتمعات المحلية والتي تعزز التمتع بالرفاه؛ وإتاحة مجموعة من المحتويات، المتنوعة ما بين قصص الأطفال والمقالات الإخبارية، بلغات الشعوب الأصلية على منصات البث التدفقي الحديثة وعبر محطات الإذاعة المجتمعية؛ وتوفير خدمات الترجمة الشفوية؛ وتحديد الروابط النوعية بين اللغة ومؤشرات الرفاه، من قبيل القدرة على التكيف، والرخاء، والصحة.

15- وشدد السيد وايت على أهمية جمع المعلومات وأكد أن زيادة الدقة في البيانات المتعلقة باللغات أمر حاسم لفهم الروابط من أجل تحسين الحظوظ في البقاء، وإدراك ضرورات دمج اللغة في الخدمات الحكومية وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى الحفاظ على اللغات وإعادة إحيائها. واختتم كلمته بتأكيد أنه يجب الاستماع إلى لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها، وأنه رغم ما حدث من خسائر عميقة لم يفت الأوان بعد لإعادة إحياء لغات الشعوب الأصلية.

16- وشدد السيد أموزاي على أن الحقوق اللغوية هي من حقوق الإنسان الأساسية، وفي هذا السياق، كرر دعوات إعادة إحياء لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها وتعزيزها. وبدأ بمناقشة الهيكل المعياري الدولي للحقوق اللغوية الذي ينطبق على لغات الشعوب الأصلية ولاحظ ثنائية مبدأي الشخصية والإقليمية، واختيار الدول عموماً للمبدأ الأول من أجل وضع السياسات المتعلقة بالتعددية اللغوية. وعادة ما يُنظر إلى تنفيذ هذا المبدأ على أنه مُحرك محتمل، في حال اعتُرف بلغة ما رسمياً، لضمان حق الشعوب الأصلية في استخدام لغاتها والحصول على الخدمات العامة المقدمة بلغاتها.

17- وبغض النظر عن النهج المتبع، أكد أن الأطر الدستورية هي السبيل البارز لترسيخ الحقوق اللغوية والثقافية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ككل. وأضاف أن الثنائية اللغوية المؤسسية التي تُحقَّق بهذه الطريقة تنطوي على متطلبات ملحة وتقتضي الاعتراف القانوني بلغات الشعوب الأصلية وتعميم استخدامها في المؤسسات العامة وممارسة الحقوق اللغوية ممارسة مستقلة. وقال إن الاعتراف الدستوري بلغات الشعوب الأصلية يتيح فرصاً فريدة من نوعها لحماية هذه اللغات وإعادة إحيائها وتعزيزها وتملكها، مما يوضح دور التنوع اللغوي كمؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد وتأثير هذا التنوع في التنمية البشرية.

18- وحدد السيد أموزاي الأدوار التي تؤديها مختلف الجهات الفاعلة، مؤكداً أن على الدول أن تضمن تنفيذ خطة استراتيجية لتعزيز لغات الشعوب الأصلية، وأن على الباحثين أن يحلوا المسائل المتعلقة بتخطيط وتطوير مجموعة لغات الشعوب الأصلية، وأن على هياكل الدعم أن تضمن تدابير المراقبة والمتابعة داخل جميع المؤسسات، وأن على مجتمعات الشعوب الأصلية أن تستمر في رصد الأوضاع اللغوية. وإلى جانب هذه المهام، يبقى الوضع الدستوري للغات الشعوب الأصلية شرطاً لا غنى عنه لنجاح سياسات إعادة إحيائها. وكملاذ أخير، قد يعتمد البقاء اللغوي على إرادة مجتمعات الشعوب الأصلية والقرب الاجتماعي وتقرير المصير الواعي.

19- وتطرق السيد أموزاي إلى الحالة الخاصة للغة الأمازيغية في المغرب، ونوّه بالوضع الرسمي الممنوح دستورياً للغة الأمازيغية في البلد وعرَّف بالأسس القانونية والسياسية التي تحمي هذه اللغة على الصعيدين الدولي والوطني. وأشار إلى ضرورة دمج اللغة الأمازيغية في التعليم، ونظام العدالة، واللافتات الإعلامية، والإدارة والخدمات، والإنتاج الثقافي والفني، ووسائط الإعلام، والتشريعات والمداولات البرلمانية، عن طريق شراكة وثيقة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وبالاستناد إلى هذا المثال، أضاف أن أحد الشروط الأساسية للاعتراف الرسمي بلغات الشعوب الأصلية هو امتلاك مجتمعات الشعوب الأصلية للغة ومشاركتها المدنية.

20- واختتم السيد أموزاي كلمته بالتوصية باتخاذ التدابير التالية: تنفيذ الدولة تدابير من أجل وضع مناهج لتدريس لغات الشعوب الأصلية وتطبيق هذه المناهج؛ وإضفاء الطابع الرسمي والطابع المؤسسي على لغات الشعوب الأصلية؛ واعتماد قوانين وسياسات تهدف إلى حماية لغات الشعوب الأصلية وإعادة إحيائها؛ ورصد عمليات حماية لغات الشعوب الأصلية وإعادة إحيائها؛ وتعميم استخدام لغات الشعوب الأصلية في المجال العام بشكل إلزامي وعلى قدم المساواة مع اللغات الأخرى.

21- وأشارت السيدة كاسينسكايت إلى الإحصاءات التي قدمتها السيدة رشماوي بشأن اللغات المهددة بالاندثار. وأشارت إلى أن مجالات التركيز الرئيسية لمختلف الجهود المتعلقة بلغات الشعوب الأصلية تتمحور حول الخطر الذي تواجهه اللغات الموشكة على الاندثار، وحول صونها وضرورة تسجيلها قبل اختفائها، وهذا منظور متجذر في الأوساط الأكاديمية وفي المجتمع عامة وفي مجالات أخرى، في بعض البلدان ذات ثقافة غالبة. ومع ذلك، أكدت عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع للأخذ به في استراتيجيات الحفاظ على اللغة وتعزيزها، وشجعت بدلاً من ذلك على النظر في طائفة أوسع من حقوق الإنسان عند بحث قضايا اللغة والواقع الحالي على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

22- وعند إشارتها إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، أكدت من جديد أن الحقوق اللغوية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما بوصفها شرطاً أساسياً لحرية الفكر، وحرية الرأي والتعبير، والحصول على التعليم والمعلومات، والعمالة والمشاركة في المجتمع بشكل عام. وعلى هذا الأساس، تهدف اليونسكو إلى تشجيع الأخذ بنهج أكثر توجهاً نحو حقوق الإنسان فيما يخص اللغات، وتصر على ضرورة صون اللغات وحمايتها ودعمها وتعزيزها، من أجل ضمان الإعمال الكامل لحقوق المتحدثين بها ولحرياتهم الأساسية.

23- وسلطت السيدة كاسينسكايت الضوء على الوعي المتزايد بأن لغات الشعوب الأصلية ليست مجرد تحف ثقافية، بل إنها تزود مستخدميها بمهارات وخبرات بالغة الأهمية في مجالات مختلفة، من البيئة إلى التعليم والاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية والعلاقات الأسرية؛ وهناك الكثير من الدروس التي يمكن تعلُّمها من لغات الشعوب الأصلية ومن المتحدثين بها. وأضافت أن اللغات مهمة لبناء السلام والتنمية المستدامة والمصالحة في جميع المجتمعات، وهذه هي العناصر الرئيسية التي سُلط عليها الضوء خلال السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية. ويمكن للغات الشعوب الأصلية أن توفر حلولاً للتحديات المعاصرة، بما فيها تغير المناخ، مما يعني أن الحالة الحرجة للغات الشعوب الأصلية تنطوي على انعكاسات خاصة وأوسع بالنسبة للبشرية جمعاء.

24- ووضحت السيدة كاسينسكايت الطبيعة الحيوية للغات الشعوب الأصلية، وقدمت أمثلة على حالات حيث أُنقذت أرواح - أو فُقدت - بسبب إتاحة أو انعدام المعلومات باللغات التي يمكن للمجتمعات المحلية فهمها. والأهم من ذلك، أن هذه المسألة لا تزال تُدرَج بقدر ضعيف في خطط السياسات عبر العالم، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولا تزال الشعوب الأصلية تواجه إنكاراً واسع النطاق لحقوقها، مما يؤدي إلى آثار سلبية على المجتمعات المحلية وإلى عزلتها وحتى إلى هلاكها. وحذرت السيدة كاسينسكايت من احتمال وقوع خسارة تدريجية للغات الشعوب الأصلية ونظم المعرفة الغنية المرتبطة بها إذا لم تُتخذ إجراءات فورية بشأنها.

25- وأعربت عن دعمها لتنظيم عقد دولي للغات الشعوب الأصلية والاستفادة من أفضل الممارسات المحددة فيما يتعلق بالسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى التعاون في مجال السياسات ومواصلة العمل، والاستفادة من المجموعة الكاملة من الصكوك المعيارية الدولية والإقليمية والوطنية والأدوات القائمة، وتقاسم الاستراتيجيات من أجل الشعوب الأصلية ومعها ومن خلالها بغية حماية استخدام لغاتها وإعادة إحياء هذه اللغات.

## باء- مناقشة تحاورية

26- أخذ الكلمة ممثلو عدة دول أعضاء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية لإبداء تعليقاتهم أو طرح أسئلتهم. وكان هناك تعبير جماعي عن الإشادة بالسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية وكونها خطوة نحو إذكاء الوعي بالدور الحاسم الذي تؤديه اللغات في الحياة اليومية للشعوب الأصلية. ولوحظ على نطاق واسع أن السنة الدولية أتاحت فرصاً مواتية لإعادة تأكيد حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بالعناصر اللغوية، والالتزامات العملية المتجددة للدول بتعزيز وحماية لغات الشعوب الأصلية واتخاذ خطوات عملية للمضي قدماً عن طريق تحديد المواضيع المركزية المتعلقة بهذه المسألة. وكان هناك دعم واسع النطاق لمواصلة التقدم المحرز خلال السنة الدولية بالإعلان عن عقد دولي للغات الشعوب الأصلية.

27- وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء الخسارة الخطيرة للغات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم وأثرها على بقاء الشعوب الأصلية ذاته، بالنظر إلى الدور الجوهري للغة في نقل التاريخ والمعرفة والثقافة والقيم. وشدد هؤلاء المشاركون على الصلة الأساسية القائمة بين اللغة والهوية، والإدماج، والتمتع بالحقوق الأساسية، والمشاركة، وأكدوا الحاجة إلى تعزيز هذه اللغات وحمايتها وإعادة إحيائها محلياً ووطنياً ودولياً. وتشمل بعض التحديات المرتبطة باختفاء لغات الشعوب الأصلية ما يلي: الضرر الثقافي والاندثار؛ وفقدان المعارف التقليدية والموروثة عن الأجداد؛ والاستبعاد فيما يتعلق بالحصول على عدد من الحقوق والحريات الأساسية والتمتع بها؛ وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة؛ وعدم المشاركة الفعالة في الحياة العامة والخاصة؛ وعدم تنفيذ أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ وانعدام التعليم المتعدد الثقافات واللغات؛ وانعدام المراقبة الكافية؛ وعدم إدراج القضية في خطط التنمية وبناء السلام.

28- وسلط ممثلو الشعوب الأصلية وممثلو وفود الدول ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الضوء على المبادرات الجارية لمعالجة حالة لغات الشعوب الأصلية وحقوق هذه الشعوب في بلدانهم. وأكدوا أن تعزيز لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها يتلاءم مع الطموحات الأوسع نطاقاً لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها بشكل أفضل. وعلى الرغم من عبارات الأمل، شدد العديد من المشاركين على ضرورة ضمان استخدام لغات الشعوب الأصلية وبقائها وإعادة إحيائها. وقدموا التوصيات التالية: تنفيذ برامج تعليمية متعددة الثقافات واللغات معمَّقة وفعالة؛ ووضع خطة عمل مواضيعية ملموسة تركز على السلام والتنمية المستدامة والمصالحة في حالة الإعلان عن عقد دولي للغات الشعوب الأصلية؛ وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في أي قضية تتعلق بها؛ ومراجعة عملية اعتماد الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني من أجل السماح لمزيد من المنظمات المجتمعية بالتعبير عن شواغلها؛ وإقامة شراكات وثيقة بين الدول واليونسكو والوكالات الدولية الأخرى؛ وإشراك الشعوب الأصلية باعتبارها جهات شريكة في تنفيذ خطة 2030؛ وتنفيذ أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وأحكام الصكوك الأخرى ذات الصلة.

## رابعاً- التعليقات الختامية للمشاركين في حلقة النقاش ومديرتها

29- أكد السيد وايت مجدداً التزام حكومة أستراليا بتعزيز لغات الشعوب الأصلية وحمايتها، ووضح ذلك بالإشارة إلى الجهود الجارية في مؤسسات حكومية من أجل حفظ تسجيلات لغات مختلفة من لغات الشعوب الأصلية. وتقود مجتمعات السكان الأصليين أيضاً عملية إعادة إحياء لغاتها من خلال عدد من المشاريع التي ينظمها كبار السن والشباب، والمشاريع التي تُنظَّم معهم في مجموعة متنوعة من الأماكن منها بالأخص المدارس. وستتواصل الجهود الرامية إلى زيادة إبراز لغات الشعوب الأصلية،

من قبيل وضع لافتات ومعلومات خرائطية تعرض أسماء مدن الشعوب الأصلية. وردد السيد وايت المخاوف المتعلقة بفقدان أشخاص لهويتهم ولاتصالهم بالعالم وبمجتمعهم المحلي عندما تنضمر المعرفة بلغة ما، وأعطى مثالاً على الشرخ الذي يمكن أن يحدث داخل العائلات عندما يعاني أشخاص من الخرف ويعودون إلى استخدام لغتهم الأم. وأضاف أن هناك حاجة إلى ضمان استمرارية اللغة من أجل دعم رؤية أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً للعالم. وأكد أن حكومة أستراليا ستواصل دعم لغات ومجتمعات السكان الأصليين ودعم تطورها.

30- وأشار السيد أموزاي إلى التحدي الكبير الذي يواجهه المجتمع الدولي في إنشاء آليات ملزمة، مؤسسية وقانونية على حد سواء، تكون قادرة على إعادة إحياء لغات الشعوب الأصلية وضمان الحقوق اللغوية. وعلَّق على المسائل المتعلقة بنطاق الأطر القانونية الدولية فيما يخص التمكين من إعادة إحياء لغات الشعوب الأصلية، مشيراً إلى أن هذه الهياكل مهمة لإعمال الحقوق الثقافية الجماعية، بيد أن أصحاب المصلحة على جميع المستويات في هذا المجال المتعدد الأبعاد يلعبون أيضاً دوراً حاسماً كمدافعين عن هذه الحقوق.

31- وسلطت السيدة كاسينسكايت الضوء على ضرورة معالجة الطائفة الكاملة من الحقوق والحريات الأساسية المتصلة بمسألة لغات الشعوب الأصلية، التي يجب تعميم مراعاتها في آليات مؤسسية مختلفة على جميع المستويات. ولاحظت أن الشعوب الأصلية تعاني من تحولات ديمغرافية ومشاركة سياسية محدودة وظروف معيشية سيئة وفرص محدودة للحصول على عدد من الحقوق، لا سيما الحق في التعليم والحق في الوصول إلى العدالة والحق في الخدمات العامة المقدمة بلغاتها والحق في أوضاع اقتصادية مستقرة. وتقيد هذه الظروف استخدام الشعوب الأصلية للغاتها الخاصة، ويمكن معالجة هذا الوضع من خلال إيجاد حلول شاملة لعدة قطاعات وواسعة النطاق. وأكدت السيدة كاسينسكايت النجاحات التي حققتها السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية ودعت إلى مواصلة بذل جهود مماثلة في السنوات القادمة، خاصة مع بقاء عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

32- واختتمت السيدة كاربنتر حلقة النقاش بالإشارة إلى أن لغات الشعوب الأصلية لغات حية، رغم ما تعانيه هي والمتحدثون بها، وأنها تحتاج إلى سبل انتصاف في الوقت الحاضر. وأكدت أن للغات الشعوب الأصلية أهمية حاسمة بالنسبة لحاضر ومستقبل حقوق الشعوب الأصلية وأعربت عن أملها في إقرار عقد دولي للغات الشعوب الأصلية.